الاوضاع الاقتصادية في تركيا 1961–1967

م.م: حسنين فاضل عباس العزاوي
أ.م.د: كاظم حسن جاسم الأسدي

الملخص

يتناول البحث دراسة الأوضاع الاقتصادية في تركيا خلال المدة 1961–1967 ، اذ سيتعرض في محوره الاول لتطور الاوضاع الاقتصادية خلال المدة 1950–1960 ، وبشكل مقتضب لإعطاء صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي في تلك المرحلة ، ومن ثم سنتناول في المحور الثاني السياسة الاقتصادية الجديدة التي برزت ملامحها بشكل واضح بعد انقلاب السابع والعشرين من ايار 1960 والقائمة على التخطيط المسبق لتوجيه المستقبل الاقتصادي للبلاد عبر تأسيس مجلس اعلى للتخطيط ومنظمة تخطيط مركزية حكومية وبيان دورها في وضع خطط تنموية خمسية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وسيتم التطرق في المحور الثالث الى خطة التمية الخمسية الاولى من حيث تخصيصاتها المالية وبرامجها الاقتصادية ومعدلات النمو سواء المستهدفة والمتحققة للقطاعات الرئيسة في البلاد ومدى تأثيرها في الواقع الاقتصادي العام للبلاد.

Abstract

The research deals with the study of the economic conditions in Turkey during the period 1961-1967, as it will present in its first axis the development of the economic conditions during the period 1950-1960, in a brief manner to give a clear picture of the economic reality at that stage, and then we will discuss in the second axis the new economic policy that emerged Its features became clear after the coup of the twenty-seventh of May 1960, which is based on advance planning to guide the economic future of the country through the establishment of a Supreme Planning Council and a central governmental planning organization and an explanation of its role in setting five-year development plans with the aim of achieving sustainable economic development. The third axis will address the first five-year development plan. In terms of its financial allocations, economic programs, and growth rates, both targeted and achieved, for the main sectors in the country and the extent of their impact on the general economic reality of the country.

المقدمة:

عدت الاوضاع الاقتصادية في تركيا من المواضيع الهامة الجديرة بالدراسة والبحث والتحليل كونها ارضية خصبة غنية بالأحداث والتطورات فأصبحت محط انظار واهتمام الباحثين والمؤرخين المهتمين بدراسة التاريخ التركي من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الواقع الاقتصادي في مدة زمنية مهمة شهدت متغيرات كبيرة تركت اثرا بارزا على الاصعدة كافة سواء الاجتماعية ام السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، اذ تعرض الاقتصاد التركي منذ اعلان تأسيس النظام الجمهوري عام 1923 لأزمات ومنعطفات عدة ومن ابرز تلك الازمات الازمة التي ظهرت ملامحها مع بداية العقد الرابع في خمسينيات القرن الماضي اثناء حكم (**الحزب الديمقراطي**)[1] المنحل والتي مثلت أبرز اسباب وقوع انقلاب ايار 1960، ليشهد بعدها الواقع الاقتصادي خلال المدة 1961–1967 تقلبات سريعة نتيجة السياسيات الاقتصادية المتبعة من قبل الاحزاب السياسية لا سيما اليمينية منها التي حكمت في تلك المدة، وانطوت اهداف الدراسة للتعرف على تلك السياسة الاقتصادية التي سارت عليها تركيا في تلك المرحلة وما هي اسسها وآلياتها وبرامجها التي اعتمدتها اما فرضية الدراسة قائمة على معرفة مدى تأثير تلك السياسة الاقتصادية ودراسة وتحليل نتائجها سواء الايجابية منها ام السلبية وفي المدى القريب ام البعيد لذلك قسم البحث المقتضب ثلاثة محاور ومقدمة مقتضبة وخاتمة.

اولا: تطور الاوضاع الاقتصادية 1950–1960:

حاول الديمقراطيون منذ فوزهم بالسلطة عام 1950 النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي الذي عانى التدهور مع نهاية الحرب العالمية الثانية[2]، ومارسوا منذ توليهم السلطة سياسة اقتصادية مغايرة الى حد بعيد عن السياسة الاقتصادية التي مارسها حزب الشعب الجمهوري منذ عام 1923، معتمدا في ذلك على المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة 1948–1958 والتي بلغت (728) مليون دولار كمساعدات مباشرة في حين بلغت المساعدات غير المباشرة (938) مليون دولار[3].

سار الديمقراطيون بعد توليهم السلطة في عام 1950 بمسارين تمثل الأول في الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي وتحسين احوال الفلاحين الاقتصادية كونهم يمثلون الشريحة الاكبر في تركيبة المجتمع التركي والتي تصل نسبتهم الى (62,2%)[4]، فيما تمثل المسار الثاني في فسح المجال أمام استثمار رأس المال الاجنبي وتشجيع القطاع الخاص نحو العمل في القطاع الصناعي[5]، وبخصوص السياسة الاقتصادية تجاه القطاع الزراعي قامت حكومة الديمقراطيين بإجراءات عدة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، لاسيما وان ابناء الريف والفلاحين يعدون القاعدة الانتخابية للحزب، اذ عملت على حل مشاكل توزيع الاراضي على الفلاحين مستفيدة من التعديلات على قانون الاصلاح الزراعي لعام 1950والتي منعت نزع ملكية الاراضي الزراعية الكبيرة من مالكيها مقابل السماح بتوزيع اراضي الدولة غير المستغلة على الفلاحين الذين لا يملكون اراضي زراعية[6] ، كما قامت برفع قيمة القروض من نصف مليار ليرة عام 1950 الى (2,5) مليار ليرة عام 1960، رغم أن الجزء الاكبر من تلك القروض ذهبت لصالح المالكين الكبار والمتوسطين، ولم يحصل السواد الاعظم من

صغار المالكين الا على جزء بسيط منها لم يتجاوز (500،300) ليرة[7]، كما قامت بدعم القطاع الزراعي عبر ادخال المكننة والجرارات الزراعية التي تضاعفت اعدادها بشكل سريع فبلغت في نهايات الخمسينات ما يزيد عن (42) الف جرار[8] ، فضلا عن التوسع في فتح الطرق المعبدة بين قرى الاناضول والقادرة على نقل عربات الشحن والساحبات الثقيلة، والتوسع في تأسيس شركات النقل[9]، كما قامت ببناء موانئ جديدة في سامسون وطرابزون ومرسن وازمير بهدف تنشيط تجارة تصدير المحاصيل الزراعية ، ومن جانب اخر قامت الحكومة بشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين وبقيم نقدية مرتفعة تفوق قيم الأسعار العالمية، ومنحهم اعفاءات ضريبية عند تصدير منتجاتهم[10].

ساهمت تلك الاجراءات بزيادة مساحة الاراضي الزراعية المستغلة من (14،5) مليون هكتار عام 1948 الى (22،5) مليون هكتار عام 1956[11]، والذي انعكس بدوره على وفرة الانتاج مما جعل تركيا من ابرز الدول المصدرة للحبوب في بداية الخمسينات لا سيما مع تزايد الطلب الاوربي على الغذاء بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية، اذ بلغت نسبة الصادرات الزراعية ما يقارب (85%) من القيمة الاجمالية للصادرات[12]، ومثلت تلك المدة المرحلة الذهبية للاقتصاد التركي وعدها البعض معجزة اقتصادية، اذ ارتفعت قيمة الصادرات من (54) مليون ليرة عام 1950 الى (126) مليون ليرة في العام 1952، وتحقق نمو اقتصادي بلغت معدلاته (13%) في السنة خلال الاعوام 1950–1953 [13]، ورغم تلك النتائج الا أنها ترافقت مع ذلك النمو سلبيات كبيرة لم يأخذها الحزب الديمقراطي بالحسبان، اذ ارتفعت وتيرة التمايز الطبقي في الريف بسبب افلاس صغار المالكين لعدم الاستفادة من الدعم الحكومي المقدم للفلاحين الذي كان حكرا على الأغنياء وكبار المالكين، ومن جانب آخر كان توزيع الاراضي والتركيز الرأسمالي يتم على حساب صغار الفلاحين عبر طردهم من الاراضي الزراعية الحكومية المستأجرة ، فكان عدد العائلات الفلاحية التي جُردت من اراضيها بلغ (200) الف عائلة بحلول عام 1960[14]، مما دفعهم نحو الهجرة الى المدن في سبيل الحصول على عمل، الا انهم اصطدموا بأنماط الحياة الصعبة والظروف المعيشة الباهظة التي احاطت بهم والتي اضطروا معها للسكن العشوائي في **(أكواخ الصفيح)** التي انتشرت بشكل كبير حول المدن الرئيسية **(استانبول وأنقرة وأزمير وأدرنة)**، وأمسوا يشكلون عبء كبير على الدولة واقتصادها، اذ وصلت اعدادهم الى (20%) من عدد السكان في تلك المدن[15].

مثل الاهتمام بالقطاع الصناعي المسار الثاني للحزب الديمقراطي ، والذي عمل على تحريره من سيطرت الدولة عبر نقل ملكية عدد من المشاريع الصناعية الى القطاع الخاص، كما فسحت حكومة الديمقراطيين المجال امام الاستثمارات الصناعية الخاصة مع تقييد السيطرة الحكومية عليها، ودعم الانشطة والاستثمارات الصناعية مادياً عبر توفير القروض المالية من خلال مصرف الانماء الصناعي الذي تأسس في عام 1950 برأس مال مقداره (12،5) مليون ليرة تركية وبتمويل من بعض بنوك الاستثمارات الصناعية الخاصة[16]، فضلا عن الحصول على دعم من البنك الدولي بقيمة (20) مليون ليرة، ودعم امريكي بقيمة(46) مليون ليرة[17]،

وبلغت قيمة القروض التي منحها المصرف ما يزيد عن (117)، مليون ليرة، كانت حصة القطاع الخاص منها وصلت الى (65%) حتى عام 1954[18].

دفعت تلك الاجراءات الى تنشيط القطاع الصناعي الخاص بشكل كبير الذي لم يكن يتجاوز (20-30%) من حجم الاستثمار خلال المدة 1938-1948[19]، اذ اصبحت قيمة استثماراته تفوق الاستثمار الحكومي بنسبة (14%) في عام 1958، ووصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص في انتاج السلع الى (51%) حتى عام 1960، وبلغ عدد العاملين فيه (173,650) عامل مقابل (127,988) عامل في القطاع الحكومي[20]، أسهم ذلك في نشاط التبادل التجاري، اذ زاد الطلب على بعض المواد الاولية فضلا عن بعض السلع المستوردة، واسهم انتاج القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص في دعم الدخل القومي وبنسبة (17,3%)، في حين كانت مساهمته لا تتجاوز (4،10%) قبل عام 1950[21]، وسمحت تلك الظروف بثراء الطبقات البرجوازية الصناعية والتجارية على حساب الطبقات الكادحة، لاسيما مع السياسة النقدية للحكومة التي حافظت على سعر الليرة الرسمي المرتفع امام الدولار والبالغة (2,8) ليرة امام الدولار بينما كان السعر في السوق السوداء (10-12) ليرة امام الدولار، مما وفر ارباح مضاعفة لتلك الطبقات [22]، اما بخصوص رأس المال الاجنبي فإن حكومة الحزب سعت الى فتح الباب على مصراعيه امامه، اذ عملت على اصدار قانون الاستثمار ذي الرقم (6224) الصادر في اب 1951، بهدف تشجيع رأس المال الاجنبي على الاستثمار، وتعهدت الحكومة بضمان سلامته امام انخفاض العملة التركية وسمح في الوقت نفسه بإخراج (10%) من الارباح لصالح البلد المستثمر[23]، ورغم ذلك ظلت نسبة مساهمة الاستثمار مخيبة للآمال اذ لم تستثمر في تلك المدة سوى ثلاثون شركة امريكية ولم تتجاوز نسبة مساهمتها سوى (1%) من حجم استثمار القطاع الخاص[24].

واجهت البلاد مع نهايات عام 1953 صعوبات اقتصادية كبيرة أدت الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبوتيرة متصاعدة، اذ انخفض مستوى الانتاج الزراعي لاسيما في محصول الحنطة بسبب الظروف المناخية مما اضطرت الحكومة الى استيراده بعد أن كانت من أبرز المصدرين له، ومن جانب آخر انخفض الطلب العالمي على بعض السلع مثل القطن والمعادن مما أدى الى تدهور اسعارها عالمياً مقابل ارتفاع الاسعار في الداخل، وبدأت الليرة تفقد قيمتها امام الدولار الامريكي وبهدف تقويض الازمة عملت الحكومة على زيادة طبع العملة النقدية الامر الذي أدى بدوره الى ارتفاع معدلات التضخم والذي ترافق مع ارتفاع معدلات البطالة الى (50%)[25]، ورغم قيامها **(بإجراءات)**[26] عدة، الا ان الاوضاع خرجت عن سيطرت الحكومة التي وقفت عاجزة امام الانحدار الاقتصادي الكبير اذ ارتفعت الاسعار بمعدل (18%) سنويا وانخفض معدل النمو الاقتصادي الى (4%) وارتفعت الديون الخارجية في عام 1960 الى(12,191) مليار ليرة، في حين بلغت الديون الكلية (18,959) مليار ليرة، وهو ما يشير الى ارتفاع معدل الدين العام بـ(15) ضعف مقارنة بعام 1950 التي بلغت (575) مليون ليرة[27]، ومما زاد من سوء الاوضاع الاقتصادية استمرار زيادة الأنفاق على الجيش الذي ارتفعت نسبته في عام 1960 لتصل الى (182%) مقارنة بقيمة الانفاق في عام 1950، وهو ما يعادل (20%) من قيمة الدخل الوطني و(30%) من حجم الميزانية السنوية، مما تسبب بخلل كبير في ميزان

المدفوعات[28]، وفي آب 1958 قامت الدول الكبرى الدائنة لتركيا بإجبارها على تخفيض سعر الليرة الى (9,5) مقابل الدولار الواحد بعد ان كانت تعادل (2,8)، أي بنسبة (300%)، رغم ان سعرها امام الدولار وصل في السوق السوداء من (12–13) ليرة خلال تلك المدة مما تسبب بتدهور الاوضاع الاقتصادية بشكل ملفت للنظر واستمر التدهور حتى وقوع انقلاب 1960[29].

يلاحظ أن الحزب الديمقراطي كان يحاول النهوض بالواقع الاقتصادي وقام بخطوات مهمة في ذلك الاتجاه وحقق نتائج ايجابية خلال السنوات الاولى من توليه الحكم، الا انه رغم ذلك بدأ الوضع الاقتصادي بالتراجع والتدهور منذ عام 1954 ويمكن ذكر بعض الاسباب التي ادت الى ذلك منها: كان الحزب صب اهتمامه على بعض القطاعات دون الاخرى ويعزى ذلك الى اهتمامه ببعض القطاعات دون الاخرى كون اصحابها يمثلون قاعدته الشعبية، ومن جانب آخر اتباعه لسياسة استرضاء قواعده الشعبية مثل الابقاء على سعر الليرة المرتفع امام الدولار رغم انخفاضها الكبير في السوق السوداء مما ولد تضخم كبير لجأ معه الى طباعة العملة المحلية من دون رصيد يغطيها، الامر الاخر أن سياسة الحزب الاقتصادية لم تكن مبنية على اسس علمية رصينة تأخذ بنظر الاعتبار خلق التوازنات بين نمو القطاعات بل سار بنمط عشوائي غير منظم ولم يخضع لقواعد اقتصادية وعلمية رصينة، كما انه يمكن القول ان الحزب اهتم بتحقيق النمو دون الاهتمام بالتنمية الحقيقية التي توفر النقد الاجنبي، بل اعتمد على القروض والاعتمادات الاجنبية في توفيره، كما يمكن القول ان الظروف المناخية التي مرت بها تركيا كان لها الاثر في تدهور الاوضاع الاقتصادية .

ثانيا: تخطيط وتوجيه السياسة الاقتصادية للبلاد بعد انقلاب 27 ايار 1960:

وجدت القوى المحافظة **(اليمينية)** داخل المؤسسة العسكرية بصورة عامة ولجنة الوحدة الوطنية بصورة خاصة، فضلا عن القوى السياسية التي حافظت على وجودها السياسي بعد انقلاب السابع والعشرين من ايار 1960، لا سيما حزب الشعب الجمهوري وحزب الفلاحين القومي الجمهوري، أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في المرحلة السابقة يعود لافتقار النظام الاقتصادي لخطة تنموية مستدامة، وان الحزب الديمقراطي أدار الملف الاقتصادي بصورة عشوائية وعفوية غير مخطط لها، الامر الذي تسبب بالانهيار الاقتصادي[30]، لذلك سعت تلك القوى الى تنظيم السياسة الاقتصادية للبلاد عبر التخطيط المسبق من قبل لجان متخصصة، وبناء على ذلك أصدرت لجنة الوحدة الوطنية القانون رقم (91) في الثلاثين من أيلول 1960 المتضمن تأسيس منظمة التخطيط الحكومي **(State planning organization)**، ويرأسها مجلس التخطيط الاعلى (**High Planing Conncil**) بزعامة رئيس الوزراء، وأقر ذلك في الدستور ضمن المادة (129)[31].

كانت من أبرز مهام منظمة التخطيط الحكومية ومجلس التخطيط الاعلى إعداد الخطط الاقتصادية الآنية والمستقبلية للبلاد، وتقديم المشورة لتحقيق تنسيق فعال بين عمل الوزارات مع بعضها البعض من جهة والتنسيق بين القطاع الخاص والحكومي جهة اخرى، وتقديم المساعدة للحكومة في سبيل إنجاح تطبيق الخطط المعدة من

قبلها على ان تأخذ بنظر الاعتبار دراسة موارد البلاد الطبيعية والبشرية، والمشاكل الاقتصادية والتقنية التي تعيق التنفيذ[32].

وجد أعضاء منظمة التخطيط الحكومية ومجلس التخطيط الاعلى أن تحقيق النمو اقتصادي يجب ان يكون عبر بوابة الاقتصاد المختلط ووضع خطط مستقبلية ، والعمل على توفير الدعم للقطاع الخاص لاسيما الصناعي، ولقي تأسيسها ترحيب من الطبقة البرجوازية في استانبول التي رفضت إدارة الديمقراطيين العشوائية للاقتصاد، الا انه في الوقت نفسه واجهت المنظمة صعوبة كبيرة في عملها مع بداية انطلاقها، اذ أن كبار الصناعيين الذين يعدون من القوى المهمة الداعمة لأحزاب اليمين رفضوا التعاون معها وامتنعوا عن تزويدها ببيانات ومعلومات تخص قطاعاتهم، لاعتقادهم أنهم سوف يمنعون من انتاج بعض السلع التي من شأنها منافسة الصناعة الحكومية، وأنهم سيحرمون من الدعم الحكومي كالحوافز والقروض والتخفيضات الضريبية، وانهم سيفقدون الحماية لصناعتهم من منافسة السلع الاجنبية[33]، ومن جانب آخر اعترض كبار الصناعيين على الحقوق والحريات التي منحها الدستور للعمال كحق التظاهر والاضراب، اذ أنهم وجدوا من السابق لأوانه منح تلك الحقوق، وفضلوا أن تكون قوة العمل خاضعة لتنظيم وسيطرة حكومية صارمة كما كان الوضع عليه في عهد حكومة الديمقراطيين، ورفضوا وصف الجمهورية التركية بأنها **(دولة اجتماعية)** بحسب ما جاء في دستور 1961[34]، لذلك أوضحت منظمة التخطيط الحكومي أنهم ليسوا سوى دليل وخارطة طريق لصالح القطاع الخاص، لاسيما وأنهم لا يملكون صلاحية ارغام الصناعيين على أمور يرفضونها وليس لهم القدرة على التحكم المباشر في تمويل استثماراتهم وان عملهم منصب على توجيه القطاعات الاقتصادية الحكومية[35] ولتحييد الهيئة وارسال تطمينات للتيار اليميني تم تعين إدارة يمينية على رأسها الامر الذي معه خفف من توتر كبار الصناعيين[36].

يلاحظ أن تأسيس منظمة التخطيط الحكومية والحقوق التي منحها الدستور للطبقة العمالية فضلا عن وصف الجمهورية التركية بانها دولة اجتماعية كلها مؤشرات تشير الى أن الدولة تسير نحو الافكار والمفاهيم الاشتراكية ويبدو ان ذلك يعود لتأثير القوى الراديكالية داخل صفوف المؤسسة العسكرية وهو ما اثار مخاوف طبقة الصناعيين الكبار اذ انهم تخوفوا من ان تلك الاجراءات سوف تلحق الضرر بمصالحهم الاقتصادية، ومن جانب آخر يمكن القول أن تلك الاجراءات تدل على تراجع التيار اليميني المتطرف عن تطرفه واللجوء الى الوسطية التي تجمع بين المحافظة والتقدم.

شرعت منظمة التخطيط الحكومية بوضع برامج خطة التنمية الخمسية الاولى وطالبت بإجراء إصلاحات هيكلية في النظام الاقتصادي والتي عدت من جانبهم ضرورية لتوفير بيئة آمنة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مبني على اسس رصينة[37]، اذ شددوا على اهمية وضع حلول جذرية لمشكلة ملكية الاراضي التي تقف عقبة امام تقدم معدلات الانتاج الزراعي، وطالبت بإجراء اصلاح ضريبي عام وفرض ضرائب على الدخل الزراعي، كما طالبت بإعادة النظر في سياسة تحديد الاسعار ومسألة التوظيف المالي الخاص بالمؤسسات الحكومية التي

لها دور كبير في الصناعات التركية ووجدت ضرورة رفع الاسعار المنخفضة التي لا تعكس القيمة السوقية الحقيقية لمنتجاتها الصناعية بهدف زيادة الارباح مما يمكنها تمويل مشاريع استثمارية اخرى[38].

تعرضت مسودة مشروع قانون خطة التنمية الخمسية لهجمة شرسة أثناء مناقشتها في المجلس الوطني من قبل ممثلي الاحزاب اليمينية، لا سيما حزب العدالة وحزب تركيا الجديد فضلا عن حزب الفلاحين القومي الجمهوري، اذ رفضوا تمرير قانون الاصلاح الزراعي الذي جاءت به منظمة التخطيط الحكومية والمعد من قبل الخبير الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور(**Nicholas Kaldor**)، والذي يسمح بفرض ضرائب على المدخولات الزراعية مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة صرف مكافئات مالية تمنح لمالكي الأراضي ذات الانتاج الجيد، كما رفضوا تمرير قانون إعادة تنظيم المؤسسات الصناعية الحكومية لجعلها قادرة على منافسة القطاع الخاص، حيث فضلوا استمرار تقديم المعونات المالية الحكومية للقطاع الخاص على غرار الدعم المقدم ابان حكم الديمقراطيين[39]، الامر الذي قدم معه عدد من اعضاء منظمة التخطيط الحكومي استقالاتهم احتجاجا على عدم تمرير تلك القوانين[40].

يبدو واضحا أن الموقف الصلب من قبل الاحزاب اليمينية تجاه اراء ومقترحات منظمة التخطيط الحكومي يعود للحفاظ على مصالح قواعدهم الشعبية من الفلاحين وكبار الصناعيين الأمر الذي يعكس أن اولوية تلك الاحزاب لم تكن منصبة بالدرجة الاولى على النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي او الاجتماعي بل كان الهدف الرئيس الحفاظ على مصالحها ومكاسبها الحزبية من خلال رفض التعرض لمصالح ناخبيهم.

ثالثا: خطة التنمية الخمسية الاولى وأثرها في الواقع الاقتصادي 1965-1967:

قامت منظمة التخطيط المركزي بتنظيم ووضع خطة اقتصادية تنموية امدها خمس سنوات (1963-1967)، تميزت بالشمولية واهتمت بدراسة جميع المفاصل والقطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة، واعتمدت استراتيجية الاقتصاد المختلط القائم على مبدأ التكامل بين قطاعي العام والخاص[41]، وألزمت القطاع الحكومي بوجوب العمل وفق بنودها اما القطاع الخاص فلم تكن تعليماتها ملزمة له واقتصرت صلاحياتها على التوجيه والإرشاد والتشجيع[42]، وكانت جزء من برنامج تنموي منظور يمتد أثره لخمسة عشر سنة، على ان يعاد تقييم السياسة الاقتصادية اعتمادا على نتائج البرنامج، وعلنت لجنة اعداد خطة التنمية الخمسية الاولى انها ستحقق نمو اقتصادي بنسبة (7%) سنوياً وستحقق زيادة في الايرادات بنسبة (175%) ما يعادل (145,3) مليار ليرة خلال خمسة عشر سنة منظورة[43]، وانها ستعمل على حل مشكلة البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلا عن الحفاظ على ايجابية الميزان التجاري[44].

قدمت الحكومة الائتلافية الثانية بزعامة عصمت اينونو(**Ismet Inonu**)[45] مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية الاولى الى مجلس الشيوخ وتمت المصادقة عليها في السادس عشر من تشرين الأول 1962[46]، ومن ثم ارسلت الى المجلس الوطني الكبير في الرابع والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه، وبعد نقاشات مطولة

بين أعضاء منظمة التخطيط الحكومي وبين ممثلي الاحزاب اليمينية داخل قبة البرلمان تمت المصادقة عليها في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، وصوت لصالحها (216) عضو من أصل (352) عضو حضر الجلسة، في حين صوت ضدها (92) عضو، وامتنع (44) عضو عن التصويت[47].

كانت ميزانية خطة التنمية الخمسية الاولى بلغت (59,646,800,000) مليار ليرة، خصص ما يقارب ثلثها للقطاع الصناعي بنسبة (30,9%)، وكانت نسبة تخصيصات قطاع البناء والاعمار بالمرتبة الثانية وبنسبة (20,3%) وجاءت تخصيصات القطاع الزراعي بالمرتبة الثالثة بنسبة (17,7%)، وخصص لبقية القطاعات نسب ادنى وتميزت الخطة بإجراء دراسة دقيقة لجميع جزئيات ومفاصل الاقتصاد التركي وحددت نسب كل جزئية من الميزانية وفق تلك الدراسات[48]، وللاطلاع على مقدار ونسب التخصيصات المالية لخطة التنمية الاولى ينظر جدول رقم (1).

يلاحظ ارتفاع قيمة المبالغ المخصصة لقطاع الصناعة على حساب بقية القطاعات، وذلك يشير بشكل واضح الى توجيه السياسة الاقتصادية نحو السعي الجاد لتطوير الصناعات التركية وجعلها عماد التنمية الاقتصادية المستدامة في البلد، وطبيعة الحال فإن الصناعات سوف تكون بحاجة ماسة للمواد الاولية فضلا عن السلع الوسيطة المستورد الأمر الذي يتطلب توفير النقد الأجنبي بهدف تأمين تلك المواد.

أعلنت منظمة التخطيط الحكومي عن إمكانية توفير (75%) من السيولة النقدية اللازمة لتمويل خطة التنمية الخمسية الاولى من مصادر محلية، أما الـ(25%) المتبقة والبالغة (11,3) مليار ليرة، أي ما يعادل في حينها (1,26) مليار دولار، والتي لا يمكن توفيرها الا من خلال القروض والاعتمادات الاجنبية[49].

حصلت الحكومة التركية على قروض ومساعدات اجنبية من **(كونسورتيوم)**[50] الدولي الذي تأسس في عام 1962 باقتراح أمريكي لتقديم القروض والمساعدات المالية لتركيا من قبل دول اوربا الغربية، فضلا عن بعض المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بهدف تخفيف ضغط وعبء الالتزامات المالية عن الولايات المتحدة الامريكية، وبناء على ذلك حصلت تركيا على قروض بقيمة (759,4) مليون دولار[51]، خلال المدة 1960-1964[52]، كما كان للعمال الاتراك خارج تركيا لاسيما في ألمانيا الغربية اثر مهم في رفد البلاد بالنقد الاجنبي عبر ارسال حوالاتهم مما اسهم في سد جزء كبير من العجز في ميزان المدفوعات[53].

دخلت خطة التنمية الخمسية الأولى حيز التنفيذ مع بداية عام 1963 وأخذت الحكومة تمويل ودعم القطاعات الحكومية التي ادرجت في الخطة بتخصيصاتها المالية وكان القطاع الصناعي على رأس تلك القطاعات، الذي أُريد له أن تصل مساهمته مع نهاية خطة التنمية الى (21,4%) من الناتج الوطني بعد أن كانت نسبة مساهمته في عام 1962 لا تتجاوز (16,8%)، على أن تحقق الصناعة الاستخراجية زيادة انتاجية تقدر بنسبة (52,8%)، والصناعة التحويلية بنسبة(72,8%)[54]، وان يحقق القطاع الصناعي بالإجمال نمو اقتصادي بنسبة (12,5%)، ولتحقيق الاهداف الاقتصادية المخطط لها من قبل منظمة التخطيط الحكومي القائمة على استراتيجية احلال الصناعة المحلية كبديل عن الواردات قامت الحكومة بتنظيم عمليات الاستيراد لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية، اذ تم تحديد قوائم خاصة بالسلع التي يحظر استيرادها، كما فرضت تعريفة كمركية مرتفعة نسبيا على السلع المنافسة لمثيلاتها المصنعة محلياً وتم توجيه الاستيراد نحو

المواد الاولية اللازمة في عمليات التصنيع الداخلي، وشملت بعض تلك المواد لاسيما الضرورية منها بالإعفاءات الكمركية والضريبية كما وفرت للصناعيين قروض مالية متوسطة وطويلة الأجل وبسعر فائدة مخفض عما هو سائد في القروض الاخرى[55].

كانت نسبة الاستثمارات الموظفة في القطاع الصناعي الحكومي الخاضعة لقرارات ورؤى خطة التنمية الخمسية الاولى تمثل النصف، في حين مثلت استثمارات القطاع الخاص النصف الاخر، وكان حجم الاستثمار الخاص الممول داخلياً بلغت نسبته (90%) اما الاستثمار الاجنبي في القطاع الخاص لم تكن تتجاوز نسبة (10%) وكانت الحصة الاكبر فيها للولايات المتحدة الامريكية والتي تبلغ (30%)،وبناء على تلك السياسة حقق القطاع الصناعي بصورة عامة زيادة في معدلات النمو بلغت (9%) سنويا مع بداية تنفيذ خطة التنمية الخمسية الاولى[56]، ومن جانب آخر دفعت القوى اليمينية نحو انضمام تركيا الى السوق الاوربية المشتركة (**European Economic Community**)[57] بهدف تطوير القطاع الصناعي وايجاد تكامل صناعي وتجاري مع الدول الاوربية الغربية، وكان الحزب الديمقراطي اول من قدم طلب للانضمام بشكل رسمي في تموز 1959، وبناء على ذلك عقدت اتفاقية انقرة في الثاني عشر من ايلول 1963بين تركيا والمجموعة الاقتصادية لدول السوق الاوربية المشتركة وتضمنت قبول عضويتها على أن تتم عبر ثلاث مراحل الاولى تمهيدية لمدة خمس سنوات وثانية انتقالية لمدة اربع سنوات وختامية لمدة ثلاث سنوات، على أن يتم انشاء اتحاد كمركي موحد تلغى بموجبه التعريفة الكمركية بين الدول الاعضاء خلال تلك المدة[58]، اما القطاع الزراعي فكانت توقعات منظمة التخطيط الحكومي ان يحقق زيادة في حجم الانتاج الزراعي تصل الى (25,6%)[59]، الا ذلك لم يتحقق رغم استخدام الاسمدة الزراعية واتباع نظم ري متطورة فضلا عن البذور ذات الجودة العالية وارتفاع معدلات استخدام المكننة الزراعية، اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الى (38,8%) في عام 1964 بعد ان كانت (42,5%)، في عام 1960، وعلى سبيل المثال انخفضت انتاجية الحنطة في عام 1964 الى (8,300,000) مليون طن والشعير الى (3,200,000) مليون طن بعد أن كانت تنتج في عام 1960 (8,450,000) مليون طن من الحنطة و (3,700,000) مليون طن من الشعير[60]، اما بقية القطاعات فإنها حققت نسب متفاوتة في معدلات النمو، ونتج عن خطة التنمية الاولى ارتفاع في الدين العام الذي بلغ في عام 1964 (1,559,3) مليار دولار وكانت قيمة فوائد تلك القروض بلغت (309,7) مليون دولار، وسددت تركيا خلال المدة 1960–1964 مبلغ مقداره (643,1) مليون دولار للديون الخارجية أي ما يعادل (35%) من قيمة الصادرات البالغة (1,827,9) مليار دولار[61]، وصاحب ذلك ارتفاع في قيمة الواردات مقارنة بالصادرات مما أدى الى عجز مستمر في الميزان التجاري، وكانت نسبة النمو المحققة في عام 1963 وصلت الى (7%) وهي النسبة المخطط المراد الوصول اليها بحسب خطة التنمية ويعزى سبب ذلك الى الزيادة البسيطة الحاصلة في المنتجات الزراعية نتيجة الظروف المناخية الملائمة، الا انها ان معدل النمو انخفض الى (4%) في عام 1964 بسبب نقص التمويل اذ يرى خبراء الاقتصاد لزوم توظيف (18,3%) من الناتج القومي في الاقتصاد للحصول على معدل نمو بنسبة (7%)[62]، وللاطلاع على معدلات العجز ينظر الجدول رقم (2).

يلاحظ في جدول رقم (2) ارتفاع استمرار العجز في الميزان التجاري منذ عام 1960 الا أنه ارتفع في عام 1963 ويمكن القول أن سبب ذلك الارتفاع في معدل العجز يعود لدخول خطة التنمية الاقتصادية الخمسية الاولى حيز التنفيذ حيث زاد الطلب على المواد الاولية والسلع الوسيطة اللازمة للصناعات المحلية تماشيا مع استراتيجية احلال الصناعة محل الواردات، مما يدل على ذلك انخفاض معدل العجز في عام 1964 بسبب انخفاض قيمة الواردات مقابل ارتفاع قيمة الصادرات نتيجة انتعاش القطاع الصناعي، وبصور عامة يلاحظ أن الاحزاب اليمينية التي أدارت الملف الاقتصادي في تلك المدة رغم محاولاتها الجادة للنهوض بالاقتصاد الا أنها في مواطن عدة فضلت مصالحها الحزبية والفئوية على المصلحة الاقتصادية العليا للبلاد، وذلك يعد أمر طبيعي بالنسبة للأحزاب السياسية التي تسعى نحو الظفر في السلطة لاسيما اذا أقحمت نفسها في تنافس وصراع سياسي ضيق.

ثالثا: الاجراءات الاقتصادية لحكومة حزب العدالة 1965- 1967:

كانت نتائج الانتخابات العامة مكنت حزب العدالة (**Adalet Party**)[63] من تشكيل حكومة أغلبية بمفرده من دون أي دعم من أي حزب سواء يميني أم يساري، وتعهدت حكومته في برنامجها الحكومي اصلاح الاوضاع الاقتصادية المضطربة التي كانت تمر بها البلاد رغم تطبيق الخطة الخمسية الاولى (1963-1967) التي أعلنتها حكومة حزب الشعب الجمهوري في المرحلة السابقة، اذ كانت نتائج التي حققتها الخطة الاقتصادية خلال الأعوام الثلاثة الاولى غير مرضية لعدم توافقها مع النتائج والنسب المتوخاة منها، ووجدت الحكومة اليمينية أن ابرز اسباب الاخفاق تكمن في نقص التمويل للمشاريع الاقتصادية، لا سيما الصناعية، وللوفاء بتعهداتها قررت معالجة تلك الثغرة عبر الاقتراض الخارجي ولجأت الى المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن الولايات المتحدة الامريكية ألا انها اخفقت في ذلك بسبب تبعات الازمة القبرصية التي اندلعت عام 1964[64]، فسعى رئيس الحكومة على استثمار تطور العلاقات التركية السوفيتية في تلك المدة، للحصول على قروض ومساعدات المالية على الرغم من رفعها شعار معاداة الشيوعية اذ وقعت الحكومة على اتفاقية اقتصادية مع الجانب السوفيتي في الخامس والعشرين من اذار 1967 نصت على تقديم مساعدات مالية بقيمة (350) مليون دولار امريكي فضلا عن التعهد بإقامة مشاريع كبرى[65]، ومن جانب آخر اتجهت الحكومة الى استثمار الحوالات المالية الكبيرة التي ترسلها العمالة التركية في البلدان الاوربية لاسيما في المانيا، اذ اسهمت بشكل كبير في سد نقص التمويل الكبير حيث بلغت نسبتها في الدخل القومي ما يزيد عن (1%)[66]، وعلى صعيد آخر اخذت الحكومة على عاتقها اتباع سياسة حماية الصناعات المحلية عبر منع استيراد مثيلاتها من الصناعات الاجنبية كما ذهبت تجاه حماية الصناعات الكبيرة من الداخل ايضا عبر منع انتاج الصناعات المماثلة الاقل كفاءة المصنعة من قبل صغار الصناعيين، فضلا عن شمول الصناعات المعدة للتصدير بالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الكمركية، وأبدت اهتمام واضح بكبار الصناعيين سواء على مستوى الدعم المالي كتوفير القروض الميسرة طويلة الاجل ام على مستوى توفير السلع الوسيطة والمواد الاولية اللازمة للإنجاح صناعاتهم[67]، مما انعكس بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي لا سيما في العام الثاني من عمر

الحكومة اذ بلغت معدلاته الاجمالية (12%)[68]، الا ان تلك السياسة الحكومية ولدت مشاكل عدة ابرزها اسهامها بظهور برجوازية جديدة تمثلت بالصناعيين الذين بدأت رؤوس الاموال تتكدس بأيديهم والذين حاولوا بدورهم السيطرة على الموارد الاقتصادية والتسلط على الطبقة العمالية، مما ولد صراع خطير بينهم وبين التجار فضلا عن الصراع مع صغار الصناعيين لا سيما مع السياسة الحكومية التي حاولت منعهم انتاج بعض السلع الاستهلاكية المربحة بحجة نقص النقد الاجنبي اللازم لتوفير المواد الاولية لصناعاتهم تللك، والدفع تجاه انتاج بعض السلع الوسيطة المكملة للصناعات الكبيرة المدعومة حكوميا، مما ولد خلاف كبير بين تلك الفئات اذ كانت كل فئة تحاول تحصين نفسها وزيادة ارباحها على حساب الفئة الاخرى[69]، مما انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي، اذ ارتفعت وتيرة المظاهرات والاضرابات العمالية بتحريك ودعم من قبل الفئات المنافسة لفئة كبار الصناعيين، اذ بلغت عدد الاضرابات العمالية (180) اضراب خلال المدة (1965–1967) شارك فيها ما يزيد عن (23) الف عامل[70]، اما في القطاع الزراعي اتجهت الحكومة نحو الاهتمام بجودة الاسمدة فضلا عن كمياتها التي تضاعفت بشكل كبير إذ ارتفعت الكمية المستخدمة فعليا من (295) الف طن عام 1962 الى (1,540,000) طن عام 1967 ، ومن جانب آخر اهتمت بتحسين نوعية البذور الزراعية، كما سعت الى اتباع وسائل واساليب التكنلوجيا الحديثة في الزراعة، وعلى صعيد آخر قامت الحكومة بتوزيع (154) الف هكتار من الاراضي الزراعية غير المستغلة على (28) الف اسرة الامر الذي ادى الى ارتفاع الانتاجية الزراعية بشكل واضح فعلى سبيل المثال ارتفعت انتاجية الهكتار الواحد من القمح الى ما يقارب (100) طن عام 1967 بعد ان كانت لا تتجاوز (11) طن خلال المدة (1961–1964)[71]، ورغم ذلك ظل الميزان التجاري يعاني من العجز اذ بلغت قيمته (498) مليون دولار خلال المدة (1965–1967)[72]، وللاطلاع على الفارق في الميزان التجاري خلال تلك المدة ينظر الجدول رقم (3).

كانت الحكومة اليمينة تسعى جاهدة للوصول الى النمو الاقتصادي المتوخى من الخطة الخمسية الاولى والذي حدد بنسبة (7%) ورغم كل الجهود بلغت نسبة النمو المتحققة الاجمالية بلغت (6,7%)[73] وللاطلاع على الاهداف مرجوة والنتائج المتحققة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ضمن خطة التنمية الخمسية الاولى ينظر لجدول رقم (4).

الخاتمة

بعد اتمام الدراسة يمكن ذكر أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ومن ابرزها:

اولا: بدأت عملية التغيير الحقيقي في السياسية الاقتصادية التركية منذ عام 1950 وذلك على يد الحزب الديمقراطي الذي يعد من رواد الفكر اليميني المعتدل في تركيا، وانطوى جوهر التغيير على دعم القطاع الخاص والحد من الهيمنة الحكومية على الاقتصاد، فضلا عن دعم القطاع الزراعي على حساب بقية القطاعات بهدف تحقيق مكاسب سياسية مما ادى الى تحقيق نمو اقتصادي في بداية الخمسينات

ثانيا: ان التدهور الاقتصادي الذي سرعان ما ظهرت ملامحه في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي يؤشر الى افتقار السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل حكومة الحزب الديمقراطي للتخطيط المسبق اذ انصب اهتمامها على تطوير ودعم القطاع الصناعي دون القطاعات الاخرى، لا سيما القطاع الزراعي.

ثالثا: كانت الاخفاقات الاقتصادية التي عانت منها البلاد اثناء تولي الحزب الديمقراطي للسلطة دفع القوى السياسية، فضلا عن المؤسسة العسكرية نحو اللجوء الى سياسة التخطيط المستقبلي المسبق عبر وضع خطة التنمية الخمسية الاولى، التي كان عمادها الاساس دعم القطاع الصناعي وجعله العمود الفقري للاقتصاد التركي وهو ما عرف بسياسة احلال الصناعة محل الواردات، الا ان زيادة الطلب على المواد الاولية والسلع الوسيطة التي يجب استيرادها من الخارج تسبب بعجز في الميزان التجاري.

رابعا: حاول حزب العدالة بعد وصوله الى السلطة تحقيق نمو اقتصادي سريع لأهداف سياسية ونجح في ذلك في الاعوام الاولى من حكمه الا ان نقص السيولة النقدية دفعه الى الاعتماد على الاقتراض الداخلي وهو ما ادى الى تفاقم الاوضاع اذ ارتفت معدلات الدين العام سواء الديون الداخلية ام الخارجية.

خامسا: رغم ما مرت به البلاد من معوقات واخفاقات اقتصادية مع بدايات تطبيق السياسة الاقتصادية ذات التخطيط المستقبلي الا انها بشكل عام ادت الى تنشيط القطاع الصناعي بشكل كبير

جدول رقم (1)

مقدار ونسب التخصيصات المالية في خطة التنمية الخمسية الاولى[74]

القطاع	قيمة التخصيصات بالمليارات	نسبة التخصيص
الصناعة	18,456,2	%30,9
الزراعة	10,548,4	%17,7
بناء واعمار	12,116	%20,3
نقل ومواصلات	8,159,4	%13,7
التعليم	4,227	%7,1
الصحة	1,346,9	%2,3
خدمات	4,792,9	%8
المجموع	59,646,8	%100

جدول رقم (2)

بيانات الميزان التجاري خلال المدة 1960-1964[75]

السنة	الواردات ملايين الليرات	الصادرات ملايين الليرات	الميزان التجاري
1960	468	321	147-
1961	509	347	162-
1962	622	381	211-
1963	691	368	323-
1964	542	411	131-

جدول رقم (3)

بيانات الميزان التجاري خلال المدة 1965-1967[76]

السنوات	الواردات بملاين الدولارات	الصادرات بملاين الدولارات	الميزان التجاري
1965	571	463	108 ـ
1966	718	490	228 ـ
1967	684	522	162 ـ
المجموع	1،973	1،475	498 ـ

جدول رقم (4)

اهداف الخطة الخمسية الاولى والنتائج المتحققة 1963-1967[77]

القطاعات	الاهداف المرجوة	النتائج المتحققة
الصناعة	%12,3	%9,7
البناء	%10,7	%8,0
المواصلات	%10,5	%7,2
الخدمات	%6,8	%7,9
الزراعة	%4,2	%3,2
الاسكان	00	%8,1
اخرى	00	%8,0
النمو الاجمالي	%7	%6,7

الهوامش

[1] الحزب الديمقراطي: حزب سياسي تأسس عام 1946 من قبل مجموعة من الاعضاء المنشقين عن حزب الشعب الجمهوري، وتمكن الحزب من الوصول الى السلطة عام 1950 بعد فوزه في الانتخابات العامة التي جرت في تلك المدة، ونجح في ايجاد سياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة من قبل الجمهوريين وتمكن من الفوز بولاية ثانية وثالثة ليستمر في ادارة السلطة حتى عام 1960 إذ اطيح به في انقلاب السابع والعشرين من ايار 1960. للمزيد ينظر: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعد الحزبي في تركيا 1945-1980،(بغداد: دار الحرية،1989)،ص21-77.

[2] Feridoun Cenil Ozcan, Altmisli Yillarda Turkiye Ekonomisi, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski2, (Istanbul: iletisim,2021), s179.

[3] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975) ، ص145.

[4] أظهر الاحصاء الزراعي لعام 1952 أن عدد العائلات الريفية بلغ في حينها (2,930,000) عائلة منها (489) الف عائلة لم تكن تملك ارض زراعية و(1,507,000) عائلة تمتلك ارض تتراوح بين (1- 5) هكتار و (530,000) عائلة تمتلك اراضي تتراوح بين (5-10) هكتار وان مجموع تلك الاصناف الثلاثة تشكل نسبة (62,2%) من مجموع السكان وتعمل في (28%) من مساحة الارض المشغولة في حين كان (76) الف من المالكين يملكون ما نسبته (44%) من الاراضي بينما يمتلك (326) من

اعيان الفلاحين (28%) من الاراضي الزراعية. للمزيد ينظر: مجموعة من الباحثين السوفيت، تأريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، (السليمانية : مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007)، ص 348.

[5] نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية،2002)، ص23.

[6] عماد الجواهري، توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا 1923-1980،(مجلة)، دراسات تركية، العدد2 ، كانون الاول 1991، ص43

[7] فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، (دمشق: دار حوران، 1999)،ص21-22.

[8] عطارد عبد الامير حوشان، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا 1950-1960 ، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية التربية بنات، 2013)، ص107.

[9] فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، (بغداد: مطبعة بيت الحكمة ، 2000) ص259.

[10] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص349.

[11] أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، (بيروت: دار المدار الاسلامي، 201)، ص324.

[12] د.ك.و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنفرة الى وزارة الخارجية العراقية في 10/ 7/ 1953، رقم الملف (311/2741)، رقم الوثيقة(13)، ص75.

[13] أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول اوربا الغربية 1950-1960 ، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، 2005)، ص92؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديث، المصدر السابق، ص261.

[14] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص349-350.

[15] نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص26.

[16] هيئة الامم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط 1925-1954، ص 206.

[17] د .ك .و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1955/8/25، حول قروض بنك العمل التركي، رقم الملف (311/2743)، رقم الوثيقة، (6)، ص15.

[18] هيئة الامم المتحدة، المصدر السابق، ص206.

[19] عطارد عبد الأمير حوشان، المصدر السابق، ص115.

[20] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص351.

[21] ر. يورك اوغلو ، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية ، ترجمة: فاضل لقمان ، (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر ، 1979) ، ص51.

[22] فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص262.

[23] د .ك .و، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 1955/8/25، حول تشجيع استثمار رأس المال الاجنبي، رقم الملف (311/2793)، رقم الوثيقة، (51)، ص114.

[24] أريك زوركر، المصدر السابق، ص325.

[25] نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، 26.

[26] ذهبت الحكومة الى إصدار قانون (تشجيع الاستثمار الأجنبي) في كانون الثاني 1954، ورفعت فيه القيود على نسبة اخراج الارباح والفوائد التي كانت مفروضة في القانون السابق لعام 1951، كما تعهدت بضمان رأس المال الاجنبي في حال انخفاض قيمة الليرة التركية، كما أصدرت في اذار 1954 (قانون النفط) والذي خولها منح الامتيازات للشركات المحلية والاجنبية لمدة (40) عام قابلة لتمديدها الى (20) عام اضافي، كما ألزم القانون اصحاب الامتيازات الاجانب دفع (12,5%) من قيمة النفط المستخرج لصالح تركيا كبدل ايجار، اما الارباح فتقسم بين الطرفين بالتساوي، ولم تؤدي تلك الاجراءات الى حلول حقيقية، مما دفع الحكومة في الثامن عشر من ايار 1956 الى اصدار قانون (**الحماية الوطنية**)، والذي سمح للدولة بمراقبة الاقتصاد وتنظيمه وادارته فعملت على اعادة توزيع السلع وتسعيرها. فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص363.

[27] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص356-357.

[28] فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص279؛ مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص355.

[29] ساجلار كيدر، تركيا الحديثة، في فيروز احمد واخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: مجدي عبد الهادي، (بيروت: مؤسسة الابحاث العالمية، 1985)، ص38.

[30] Mustafa SALEP, Turk Iktsat Tarihi Acisindan Birinci Bes Yilli; Kalkinma Plani 1963)1967, (Dergi), Turkish Studies , 2017, V: 12, Issue: 12. S 210.

[31] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 188.

[32] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص433-434؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص297.

[33] Feridoun Cenil Ozcan, Altmisli Yillarda Turkiye Ekonomisi, icinde: Mete Kaan Kaynar, Turkiyeinin 1960, Baski2, (Istanbul: iletisim,2021)s. 181.

[34] فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص298.
[35] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 181.
[36] ساجلار كيدر، المصدر السابق، ص45.
[37] Resmi Gazete, Sayi:11403, 15 Mayis 1963.
[38] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 182.
[39ش] فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص299.
[40] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.201.
[41] Resmi Gazete, Sayi:11357, 16 Mart 1963.
[42] مظهر نصار سليمان صالح السعدون، التطورات الاقتصادية في تركيا 1980-1989، رسالة ماجستير، (جامعة تكريت: كلية التربية، 2019)، ص18-19.
[43] BASBAKANLIK, DEVLET PLANLAWA TESKILATI, Kalkinma Plani, Birinct Bes YIL (1963-1967), (Ankara: Basbakanlik Devlet Matbaasi,1963),s.31)35.
[44] Feroz Ahmad ve Bedia Turgay, Turkiyede cok partili politikanin aciklamali kronolojisi 1945-1971,Ankara,1976. s.255.
[45] عصمت إينونو: من مواليد أزمير في مدينة آيدين 1884 من عائلة محافظة، أكمل دراسته الاولية في سيواس، ودخل الى كلية المدفعية الحربية عام 1900 وتخرج منها برتبة ملازم ثاني في عام 1903، ومن ثم انضم الى مدرسة أركان الحرب وتخرج منها في عام 1906، ومارس ادوار مهمة في صفوف الجيش العثماني، اذ شارك في قمع ثورة الامام يحيى في اليمن ، كما شارك في حرب البلقان الاولى انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي عام 1907وكان احد المشاركين في الثورة الدستورية 1908 كما شارك في حروب الاستقلال وأصبح نائبا لأتاتورك في قيادة حزب الشعب الجمهوري ورئيسا للوزراء وعد يده اليمنى ومن ثم تولى زعامة الحزب والسلطة بعد وفاة مصطفى كمال عام 1938خسر حزب الشعب السلطة في عهده عام 1950 لصالح الحزب الديمقراطي، عزل عن زعامة حزب الشعب الجمهوري عام 1972 لصالح بولند أجويد ، توفي في أنقرة عام 1973. للمزيد ينظر: علاء طه ياسين، عصمت إينونو ودوره السياسي في تركيا 1884-1973، أطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية،2006)، ص8 وما بعدها؛ Metin Heper, Ismet Inonu,The Making of Turkish Statement, Brill, Boston, 1998,S.2.

[46] M.M.T.D, UZUN VADELT KALKINMA PLANI, Birinci Bes Yillik (1963-1967) Kalkinma Planinin onaylandigina dair Karar No:1.
[47] M.M.T.D, Donem:1, Cilt:9, Toplanti:2, B:11, 21 . 11 . 1962, s.556.
[48] Resmi Gazete, Sayi: 11272, 3 Aralik 1962.
[49] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق ، 438.
[50] يشير مصطلح كونسورتيوم (Konsortium) بصورة عامة من حيث اللغة الى كلمة لاتينية تعني الشراكة ومن حيث الاصطلاح يعني رابطة بين جهتين او فردين او دولتين فأكثر بهدف المشاركة الاقتصادية او القانونية في نشاط مشترك لتحقيق هدف محدد ، والكونسوريتوم الذي نحن بصدده تأسس في عام 1962 برعاية الولايات المتحدة الامريكية وضم الى جانبها كل من ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا وكندا ولوكسمبورغ والسويد والنرويج والنمسا وسويسرا والدنمارك، اما المؤسسات والمنظمات التي انضمت الى كونسوريتوم تقديم المساعدة لتركيا فهي كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، والجمعية النقدية الاوربية (EMA)، فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. للمزيد ينظر : Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.194.
[51] هناك اختلاف بين المصادر حول قيمة القروض التي حصلت عليها تركيا من قبل الكونسورتيوم اذ تشير بعض المصادر أن قيمة القروض بلغت (618,5) مليون دولار خلال المدة 1960-1964. مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص438.
[52] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.194.
[53] Ayni esar, s.193
[54] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص437)438.
[55] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.183.
[56] ساجلار كيدر، المصدر السابق، ص46.
[57] السوق الاوربية المشتركة: مشروع اقتصادي سياسي تأسس في 25 اذار 1957 برعاية الولايات المتحدة الامريكية بعد التوقيع على معاهدة روما وتعود جذورها الى عام 1951 كان الهدف منها ايجاد تكامل اقتصادي تأسيس اتحاد كمركي وسوق موحد بين الدول الاعضاء لتحقيق سلام دائم في اوربا بعد احداث الحرب العالمية الثانية، وتعد جزء من صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وضمت في عضويتها عند تأسيسها كل من (بلجيكا وفرنسا وايطاليا ولكسمبورغ وهولندا والمانيا الغربية) ومن ثم انضمت اليها مجموعة اخرى من الدول مثل بريطانيا والسويد والنمسا والنرويج وسويسرا والدنمارك وتم الاتفاق على الغاء التعريفة الكمركية والقيود التجارية بين الدول الاعضاء على مدى (12-15) سنة ، كما تم الاتفاق على تحديد

تعريفة موحدة للدول الاعضاء مع الدول الاخرى غير المنضمة . للمزيد ينظر : Liunard rist, THE EUROPAN COMMON MARKET, New York: Economic Director of the WorldBank, 1958, p.2-7

[58] Nur DLBAZ AL ACAHAN, Avrupabrl Oetakdl Tcaretpol Tkasinln Turk ve Yeekonoms Uzer Neetkler, Canakkale Onsekiz Mart Universitesi Go;ceada MYO DI Ticaret Bolumu,(Jorurnal) of 26. -Life Economics, 2015, s. 25

[59] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص 437.

[60] المصدر نفسه، ص429

[61] المصدر نفسه، ص 438.

[62] المصدر نفسه، ص444.

[63] حزب العدالة: حزب سياسي تأسس في عام 1961 بزعامة راغب كموش بالا بمساعدة عدد من اعضاء الحزب الديمقراطي المنحل مع مجموعة من الضباط ، ويعد من الاحزاب اليمينية المعتدلة، مارس دور سياسي نشط في تركيا منذ عام 1965 لا سيما بعد تولي سليمان ديميريل زعامته في عام 1964، تم حظره بعد انقلاب الثاني عشر من ايلول 1980. للمزيد ينظر: حسنين فاضل عباس يعقوب العزاوي، حزب العدالة واثره في السياسة الداخلية لتركيا 1961-1980، رسالة ماجستير، (جامعة كربلاء: كلية التربية، 2019).

[64] 1980 Mudahale Donemi - Ozcan DAGDEMIR ve Mesud KUCUKKALY, Turkiye'de 1960 Ekonomileri: Iktisat Politikalari ve Makro Ekonomik Gostergeler Acisindan Bir Karsilastirma, Sosyal Bilimler, (Dergisi), Dumlupinar Univresitesi, Sayi: 3, 3Kasim 1999, s. 123.

[65] أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (عمان: المطبعة الوطنية، 1981)، ص324-327

[66] ساجلار كيدار، المصدر السابق، ص46؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديث، المصدر السابق، ص 300.

[67] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s. 185-186.

[68] مظهر نصار سليمان صالح السعدون، المصدر السابق، ص23.

[69] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.187-188.

[70] فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص143.

[71] Feridoun Cenil Ozcan, A.G.E, s.195-196.

[72] Basbakanlik, Devlet Planlama Teskilati Mustesarligi, Ucuncu Bes Yillik Kalkinma Plani 1973-1977, s. 122.

[73] 1980 Doneminde T urkiye'de, Sosyo) Ekonomik Degisimin ve Disa - Sinan Demirturk, 1960 Yonelisin Toplumsal Dinamikleri, Gazi Universitesi Orta Asya ve Ortadogu Arastirmalari Merkezi, (Dergisi), Cilt: 4, Sayi 12 KIS. 2015, s. 158.

[74] مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص437.

[75] نقلا عن: ابراهيم زرقانة، تركيا، (القاهرة: مطبعة يوسف، د.ت)، ص55.

[76] Ozcan DAGDEMIR ve Mesud KUCUKKALY, A.G.E, s. 132.

[77] Resmi Gazete, Sayi: 14374, 27, Kasim, 1972, s. 10.